أوراق عمل

مؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي

فندق جراند ميلينيوم – مسقط، عُمان

الراعي الرئيسي

بنك نزوى
Bank Nizwa

راعي بلاتيني

المدينة تكافل
Al Madina Takaful

راعي ذهبي

مَيْسَرة
MAISARAH
للخدمات المصرفية الإسلامية
Islamic Banking Services

بنك ظفار
BankDhofar

شريك تكنولوجيا
التمويل الإسلامي

path
solutions
Powering Islamic Financial Markets

تنظيم

شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

بالتعاون مع

AAOIFI
هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS

ISRA
International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance

مؤتمر شورى الثامن للتدقيق الشرعي
Shura 8th Sharia Audit Conference
6-8 أكتوبر 2019 - مسقط – عُمان

المحور الأول

واقع التدقيق الشرعي في سلطنة عمان

الراعي الرئيسي
بنك نزوى Bank Nizwa

راعي بلاتيني
المدينة تكافل Al Madina Takaful

راعي ذهبي
ميسرة MAISARAH للخدمات المصرفية الإسلامية Islamic Banking Services
بنك ظفار BankDhofar

شريك تكنولوجيا التمويل الإسلامي
path solutions
Powering Islamic Financial Markets

تنظيم
شورى للاستشارات الشرعية Shura Sharia Consultancy

بالتعاون مع
ISRA International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance
AAOIFI هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS

البحث الثاني

واقع التدقيق الشرعي في سلطنة عمان

ورقة مشتركة من إعداد

الشيخ / عبدالرحمن الشيخ
مدير التدقيق الشرعي

الدكتور / منصور القضاة
مدير إدارة الالتزام الشرعي

بنك نزوى

الراعي الرئيسي
بنك نزوى Bank Nizwa

راعي بلاتيني
المدينة تكافل Al Madina Takaful

راعي ذهبي
ميسرة MAISARAH للخدمات المصرفية الإسلامية Islamic Banking Services
بنك ظفار BankDhofar

شريك تكنولوجيا التمويل الإسلامي
path solutions
Powering Islamic Financial Markets

تنظيم
شورى للاستشارات الشرعية
Shura Sharia Consultancy

بالتعاون مع
ISRA International Shari'ah Research Academy for Islamic Finance
AAOIFI هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
ACCOUNTING AND AUDITING ORGANIZATION FOR ISLAMIC FINANCIAL INSTITUTIONS

مقدمة

نشأت البنوك الإسلامية في حقبة السبعينات، وكان لنشأتها دور مهم على الاقتصاد الكلي وأصبحت واقعاً ملموساً حالياً، وكان لا بدّ من جهة مستقلة تراقب التطبيق ويكون لقراراتها صفة الإلزام فتكونت الهيئات الشرعية واتخذت أشكالاً عدة، ودورها يكاد ينحصر في الفتوى وبيان الأحكام الشرعية في ما يعرض عليها من عقود ومنتجات ومسائل، وكان من متطلبات العمل الشرعي والرقابي أن يساندها في عملها جهاز التدقيق الشرعي حيث يقع عليه مهمة التأكد من تنفيذ العمليات وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامي وفتاوى الهيئة ويرفع تقريره للهيئة ليساعدها في إعطاء تأكيد معقول مدعوماً بالمستندات حول تطبيق البنك والتزامه الشرعي.

وفي هذا البحث نتطرق إلى عدة محاور مهمة تتمركز بالآتي:

أولاً: بيئة التدقيق الشرعي في المصرف الإسلامي مع بيان أهداف التدقيق الشرعي وأنواع التدقيق والتمييز بين المصطلحات المتداخلة هيئة الرقابة، والتدقيق الشرعي الداخلي والخارجي. وأهداف التدقيق الشرعي ومبادئ التدقيق الداخلي عموما، وأهمية التدقيق الشرعي كجزء من منظومة الرقابة الشرعيّة الداخليّة ومراحلها:

ثانياً: نشأة التدقيق الشرعي ومراحل تطوره في البنوك الإسلامية العمانية والتحديات التي تواجه التدقيق الشرعي الداخلي.

لتغطية هذه الجوانب جاء هذا البحث في مبحثين وتسعة مطالب

المبحث الأول: بيئة التدقيق الشرعي في المصرف الإسلامي

المطلب الأول: أهداف التدقيق الشرعي

إن بيئة التدقيق الشرعي في المصرف الإسلامي مرتبطة بالحوكمة الشرعية والتي تحتوي عدة عناصر مهمة لها الأثر الكبير في تعزيز النوعية الشرعية والضبط الشرعي لأعمال المؤسسة، وقد تعددت الأدبيات والممارسات في ذلك بعمر البنوك الإسلامية ، وأعتقد أن التجربة استقرت الآن، مع وجود التشريعات المتعلقة بالحوكمة الشرعية ومتطلباتها حسب ما تصدرها البنوك المركزية التي لها معايير ارشادات وضوابط لعمل البنوك الإسلامية كسلطنة عمان وماليزيا على سبيل المثال ، وكذلك وجود مؤسسات البنى التحتية المتعددة الداعمة للبنوك الإسلامي سواء في مجال المعايير الشرعية والمحاسبية أو التدريب أو الرقابة والإشراف أو التصنيف وإدارة السيولة والتحكيم.

ومن هذه الجهات:

١. مجلس الخدمات المالية الإسلامية-ماليزيا IFSB
٢. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. AAOIFI
٣. المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. CIBAFI
٤. مركز إدارة السيولة البحرين LMC
٥. السوق المالية الإسلامية الدولية IIFM

٦. الوكالة الاسلامية الدولية للتصنيف IIRA

٧. المركز الاسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم دبي IICRA.

والتدقيق الشرعي بلا شك هو جزء من نظام الحوكمة الشرعية والذي تسعى من خلال المؤسسة المالية الإسلامية لتوفيق أنشطتها طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، والضوابط الشرعية هي السمة التي تميز المصارف الإسلامية عن نظيراتها التقليدية، ومن واجب جميع أصحاب المصالح وخاصة المساهمين وإدارة المصرف الإسلامي تعزيز إطار الضوابط الشرعية للمؤسسات الخاصة بهم وتتمثل الأهداف الرئيسية لإطار الحوكة الشرعية في:

- توفير هيكل ونظام لمراقبة جميع الأنشطة التجارية للمصرف من أجل ضمان الالتزام الشرعي في جميع الأوقات وعلى جميع المستويات.
- تمكين أصحاب المصالح بمن فيهم الجمهور من النظر للمصرف الإسلامي على أنه متوافق مع أحكام الشريعة.
- والعناصر الرئيسة لإطار الحوكمة الشرعية حسب المتبع والمنصوص عليه في « الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية» الصادر عن البنك المركزي العماني هى كما يلي :

١. لجنة رقابة شرعية

٢. المراجع الشرعي الداخلي (مدير المجموعة الشرعية وأمين سر لجنة الرقابة الشرعية).

٣. وحدة الالتزام الشرعي وهيكلة المنتجات

٤. وحدة التدقيق الشرعي

٥. وحدة مخاطر عدم الالتزام الشرعي

٦. وحدة التدريب الشرعي

بالإضافة إلى المهام أعلاه يلعب مجلس الإدارة للمصرف دورا هاماً جدا في المحافظة على الالتزام الشرعي، ومن الصعوبة تحقق الالتزام الشرعي بالمؤسسة دون دعم كاف من مجلس الإدارة وتقع المسؤولية عليها في ايجاد إطار قوي للحوكمة الشرعية، والمحافظة عليها، حيث يوافق المجلس على جميع سياسات وإجراءات المصرف الإسلامي المتصلة بالمسائل الشرعية بالتشاور مع لجنة الرقابة الشرعية، وتضع آلية لضمان تنفيذها بفعالية.

ويجب على مجلس الإدارة التأكد من أن الرئيس التنفيذي للمصرف الإسلامي لديه المعرفة الكافية والمؤهلات و/ أو الخبرة في مجال التمويل والأعمال المصرفية الإسلامية ويمتلك على الأقل فهماً أساسياً لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تطبق على العمليات والمنتجات المصرفية الإسلامية.

فالتدقيق الشرعي جزء من نظام الرقابة الشرعية الداخلية في البنك على ما تم بيانه، فالرقابة الشرعية نظام متكامل وشامل، ذو مقومات أساسية وأهداف محددة، وأساليب وأدوات، يقصد بها المتطلبات الشرعية التي يجب على المؤسسة المالية اعتبارها لتحقيق الالتزام الشرعي في جميع عملياتها، أما المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي فهي إحدى مكونات الرقابة الشرعية، ويقصد بها العمل الذي تقوم به وحدة إدارية متخصصة، للتأكد من التزام المؤسسة بأحكام الشريعة الإسلامية بأعمالها.

وعليه فإن التدقيق الشرعي هو عملية مكونة من ثلاثة أضلاع متوازية ومتكاملة وهي الهيئة الشرعية والتدقيق الشرعي الخارجي والتدقيق الشرعي الداخلي، ولا بدّ من توضيح بعض المصطلحات المتداخلة والخاصة بمفهوم التدقيق الشرعي لتتضح لدى القارئ الكريم ويدرك مدى التطور والأهمية لكل مجال ونوع وذلك بالمحور التالي.

المطلب الثاني: أنواع التدقيق

أولاً: التدقيق الشرعي من حيث تبعيته للمؤسسة وهو نوعان:

الأول: التدقيق الشرعي الداخلي:

عرفت جمعية المدققين الداخليين التدقيق الداخلي بأنه: « نشاط مستقل وموضوعي يقدم تأكيدات وخدمات استشارية بهدف إضافة قيم للمؤسسة وتحسين عملياتها، ويساعد هذا النشاط في تحقيق أهداف المؤسسة من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وتحسن فعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة» .

ويمكن الاستفادة من التعريف السابق في تعريفنا لمفهوم التدقيق الشرعي الداخلي حيث يعرف بالأدبيات بأنه: فحص مستقل وموضوعي لمدى التزام المصرف بمبادئ الشريعة وأحكامها ومقررات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية في ممارسة جميع أنشطته، يقدم قيمة تحوطية واستشارية وإرشادية للمصرف يساعده في تحقيق أهدافه ويشمل الفحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات الفحص والمراقبة التي يقوم بها مفتشو البنك المركزي .

الثاني: التدقيق الشرعي الخارجي: وهي ببساطة عملية فحص تقوم بها جهة مستقلة تعين من الجمعية العمومية للمساهمين (عادة شركات تدقيق شرعي خارجي) لإعطاء تأكيد معقول لأصحاب المصالح عن مدى التزام البنك أو المؤسسة المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية وبقرارات الهيئة الشرعية ويشمل الفحص السياسات والإجراءات وأدلة العمل والعمليات المنفذة والأنظمة المتبعة، وذلك باستخدام أساليب و وسائل مهنية متخصصة لبيان صحة أو أخطاء التطبيق، و تقديم التقارير للجهات المعنية بهدف إجراء التعديلات اللازمة و تطوير الأداء .

وتنبع أهمية التدقيق الخارجي من الآتي:

١. رفع جودة التطبيق العملي للحلول المالية والاقتصادية المتوافقة مع الأحكام الشرعية.
٢. تعزيز الصورة الحسنة للمؤسسات والمنتجات الإسلامية، والإطار العام للأداء الاقتصادي الإسلامي الرشيد.
٣. دعم وتطوير الهيكل الإشرافي للمؤسسات المالية الإسلامية.
٤. زيادة الوعي العام بالجانب التطبيقي للحلول المالية والاقتصادية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
٥. طمأنة الجمهور من المتعاملين مع المؤسسات والمصارف وغيرها من الجهات المعنية، على سلامة التطبيق من الناحية الشرعية.

ونص « الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني» ، على أنه يجب على المؤسسة المرخصة أن تشرك طرفاً ثالثاً مستقلاً لإجراء تدقيق شرعي سنوي خارجي مستقل، والغرض من هذا التدقيق إضافة المصداقية للتدقيق الشرعي الداخلي للمؤسسات المرخصة من خلال تأييد مستقل، وهذا يعزز ثقة الجمهور في مشروعية المؤسسات المرخصة، ويكون نطاقه مشابهاً لنطاق التدقيق الشرعي الداخلي، وهذا لا يعني تقديم رأي حول مشروعية قرارات لجنة الرقابة الشرعية، وعليه فقط أن يقيم مدى تنفيذ إدارة المؤسسة المرخصة للقرارات المتخذة من لجنة الرقابة الشرعية.

وقد أصدرت أيوفي مؤخراً المعيار رقم (٦) بشأن التدقيق الشرعي الخارجي « عملية الارتباط المستقلة لضمان الجودة النوعية في التزام المؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة وأحكامها» ويعتبر هذا إضافة نوعية مهمة للصناعة.

ثانياً: الهيئة الشرعية أو لجنة الرقابة الشرعية وقراراتها هي المظلة والمرجعية الأولى لعمل المراجع الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي إضافة للمعايير الشرعية وفتاوى الهيئة الشرعية العليا في البنك المركزي (حال وجودها) كما في سلطنة عمان.

وهيئة الرقابة الشرعية: هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجالات المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمام بفقه المعاملات ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتاويها وقراراتها ملزمة لإدارة المؤسسة .

- عمل الهيئة الشرعية يكاد ينحصر بالآتي :

- مراجعة واعتماد نماذج العقود والاتفاقيات والعمليات العائدة لجميع معاملات المصرف مع المساهمين والمستثمرين وغيرهم، وذلك بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقيات والعمليات المذكورة من المحظورات الشرعية.
- تقديم ما تراه مناسبا من المشورة الشرعية إلى مجلس الإدارة في أي أمر من الأمور العائدة لمعاملات المصرف وتقديم التوجيهات الإرشادية للأطراف ذات الصلة في المسائل الشرعية (مثل المستشار القانوني، والمدقق الخارجي وما إلى ذلك).
- مراجعة واعتماد الأعمال التي تقوم بتنفيذها وظيفتي الالتزام والتدقيق الشرعيين والقيام بالفحوصات الشرعية بعد الموافقة على المنتجات لضمان تنفيذ الارشادات ذات الصلة التي وافقت عليها لجنة الرقابة الشرعية.
- التثبت من شرعية معاملات وعقود البنك الاسلامي، وذلك من خلال التقارير الدورية التي يرفعها المراقب الشرعي إليها، وفي حال وجود خلل تتدخل الهيئة لإعادة الأمور إلى نصابها.
- تمثيل البنك الإسلامي في المجالات الشرعية، وفي المؤتمرات والندوات، لتقديم التصور الشرعي في الموضوعات المطروحة.
- التحقق من التزام الإدارة التنفيذية في البنك بعرض جميع المعاملات على هيئة الرقابة الشرعية، وذلك عن طريق المراقب الشرعي.

- مراجعة حساب الزكاة وحساب الأعمال الخيرية ومصادره والجهات التي تم الصرف لها وكذا مراجعة حساب الأرباح والخسائر والبيانات المالية السنوية والافصاحات المتعلقة بها وسياسات توزيع الأرباح للحسابات الاستثمارية.
- إعداد تقرير سنوي لمجلس الإدارة في ضوء اجتماع الهيئة، ويبين التقرير خلاصة ما تم عرضه من حالات، وما جرى بيانه من آراء في معاملات المصرف المنفذة، حسب اللوائح والتعليمات المطبقة، ويجب قراءة هذا التقرير مع تقرير مراقبي حسابات الشركة في اجتماعات الجمعية العامة العادية.

أنواع التدقيق والرقابة وفقاً لمراحل التدقيق وهذه تشمل:

١. ما قبل التنفيذ (الرقابة السابقة) وهذه تشمل مراجعة الأنظمة والسياسات والإجراءات واتفاقيات التسهيلات والعقود والنماذج وبرامج المنتجات الجديدة وتحديثاتها وإصدار تقرير المراجعة الشرعية بشأنها وتقديم المشورة بما يتعلق بإصدار منتجات جديدة أو الاستفسارات الخاصة بالمنتجات.
٢. الرقابة المصاحبة (أثناء التنفيذ) وتشمل مراجعة العمليات والأنظمة أثناء تنفيذها للتأكد من تطبيق الضوابط الشرعية في التنفيذ ومعالجة الانحرافات أولاً بأول بما يضمن سلامة التنفيذ.
٣. الرقابة البعدية أي ما بعد التنفيذ(اللاحقة) وهي مراجعة العمليات والحركات والبيانات المالية والتقارير والمراسلات والعقود بعد تنفيذها ورصد أي مخالفات شرعية ورفعها بتقرير مستقل للهيئة الشرعية بعد أخذ رأي الجهة والمستندات المؤيدة.

وهناك أنواع للتدقيق وفقا لطبيعة النشاط المدقق عليه وخصائصه ومجاله ومنها على سبيل المثال:

- تدقيق الالتزام والتقيد: الهدف منه التحقق من تقيد المؤسسة بالشروط والأنظمة والتعليمات التي تفرضها عليها الجهات الرقابية أو الاتفاقيات التعاقدية أو السياسات والإجراءات التي تحددها إدارة المؤسسة.
- التدقيق التشغيلي: وهو تدقيق يفحص ما إذا كانت الأعمال المنفذة بالمؤسسة فعالة في تحقيق أهدافها، وتعمل بكفاءة واقتدار أم لا؟
- التدقيق المالي: وهو تدقيق للنشاط الاقتصادي يتحقق من موثوقية ونزاهة المعلومات التي يتم تقديمها، ويتحقق من حماية أصول الشركة.
- تدقيق أنظمة المعلومات: تدقيق يتحقق من الأمان والنزاهة في أنظمة معالجة البيانات وفي البيانات الصادرة عن تلك الأنظمة والتأكد من دقتها وموثوقيتها وأنها متاحة عند الطلب.
- تدقيق البيئة: ويعنى بتدقيق التقيد والالتزام بالقوانين البيئية وتدقيق أنظمة إدارة البيئة للتأكد من أنها تعمل بكفاءة وبشكل مناسب لتفادي أي مخاطر بيئية مستقبلاً، وكذا تدقيق مرافق المعالجة والتخزين والتصريف ويعنى بالتحقق ومتابعة معالجة المواد الخطرة والوثائق المتعلقة بها وما الى ذلك.
- التدقيق الإداري: وهو تحسين الاقتصادية والكفاءة والفعالية التي تؤدى بها الأنشطة والوظائف التنظيمية.

المطلب الثالث: أهداف التدقيق الشرعي

بالنسبة للتدقيق الداخلي عموما تتمثل أهدافه بالآتي :

١. مساعدة أعضاء المؤسسة على أداء مهامهم بفعالية.
٢. تقييم فعالية قسم العمليات(التشغيلي) في المؤسسة لتحديد ما إذا كان القسم يحقق أهدافه التنظيمية
٣. التأكد من التقيد بالقوانين والأنظمة.
٤. تقييم الأهداف والغايات .
٥. تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسئوليات المحددة.
٦. زيادة قيمة المؤسسة والتوصية بالتحسينات التشغيلية.
٧. تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى كفاية وسائل الحماية والأمان لتلك الأصول.
٨. التحقق من مدى مصداقية وسلامة المعلومات وفحص الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وتقرير مثل هذه المعلومات.
٩. زيادة فاعلية إدارة المخاطر، ومتابعة تطبيق قواعد الحوكمة.

أما ما يتعلق بالتدقيق الشرعي تعتبر الوظائف الآتية هي الأهداف الأساسية للتدقيق الشرعي الداخلي والنشاطات النموذجية التي تقع ضمن نطاق عمله :

١. مساعدة المراجع الشرعي الداخلي (أمين سر الهيئة الشرعية) ولجنة الرقابة الشرعية في تشكيل أو إبداء الرأي حول مدى الالتزام الشرعي لعمليات المؤسسة.
٢. دراسة وتقييم مدى الالتزام الشرعي للفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة من قبل لجنة الرقابة الشرعية للمؤسسة من خلال التدقيق الفعلي للمعاملات.
٣. فحص وتقييم مدى كفاية وفعالية نظام الالتزام الشرعي للمؤسسة وجودة الأداء في الاضطلاع بالمسؤوليات المسندة.
٤. مراجعة المنتجات والعمليات والاتفاقيات والأنظمة لتقييم مدى تنفيذ الإرشادات والفتاوى الشرعية الصادرة عن لجنة الرقابة الشرعية.
٥. المشاركة في إعداد مسودة التقرير مع المراجع الشرعي الداخلي لتوضيح وتصحيح المسائل المثارة.
٦. الحصول على الموافقة على خطة عمل التدقيق الشرعي الداخلي من لجنة الرقابة الشرعية أو المراجع الشرعي الداخلي نيابة عن لجنة الرقابة الشرعية وتنفيذ برامج التدقيق الشرعي من خلال التدقيق الفعلي.
٧. وضع الصيغة النهائية لتقرير التدقيق الشرعي الداخلي لعرضه على لجنة الرقابة الشرعية.

وعليه فإن المدقق الشرعي الداخلي يراجع، يقيم، يقدم خدمات التأكيد عن مدى الالتزام الشرعي للمؤسسة.

مبادئ التدقيق الداخلي

عنيت جمعية المدققين الداخليين بمبادئ أخلاقيات المهنة لإرساء وتعزيز ثقافة أخلاقية محددة تحكم مهنة التدقيق الداخلي وهذه المبادئ تتمثل بالآتي عموماً :

١. الاستقامة Integrity.

٢. الموضوعية Objectivity .

٣. الحفاظ على السرية Confidentiality.

٤. الكفاءة Competency .

واعتماد هذه المبادئ يجعل من التدقيق أداة فعالة يمكن الاعتماد عليها في دعم سياسة ورقابة الإدارة وإمداد المنشأة بالمعلومات التي تمكنها من العمل على تحسين أدائها، وإن التمسك بتلك المبادئ هو شرط لابد من توفره قبل تقديم نتائج تدقيق كافية، وكذلك لتمكين المدققين الذين يعمل كل منهم مستقلا عن الآخر من الوصول لنفس الاستنتاجات في الظروف المتشابهة، ونضيف لما سبق بعض المبادئ التي يجب أن يعتمد عليها المدققون أثناء التدقيق وهي بحكم واقع الخبرة والممارسة تجمل بالآتي:

أ – التصرف بطريقة أخلاقية وهو أساس المهنة والثقة والنزاهة والسرية والكتمان هي صفات أساسية في التدقيق

ب– العرض العادل: الالتزام بتقديم التقارير بأمانة ودقة: إن ناتج وخلاصة وتقارير التدقيق يجب أن تعكس بحق ودقة أنشطة التدقيق ويجب أيضا أن يتضمن التقرير العقبات الرئيسية التي ظهرت أثناء التدقيق وكذلك حالات اختلاف وجهات النظر بين فريق التدقيق والجهة التي يتم تدقيقها.

جـ–بذل الاهتمام المهني والاجتهاد وحسن التقدير عند إجراء التدقيق: يجب أن يبذل المدققون الاهتمام الذي يتناسب مع أهمية المهمة الموكولة إليهم والثقة التي وضعها فيهم عملاء التدقيق والأطراف المعنية الأخرى والتمتع بالكفاءة يعد عاملاً هاماً في هذا الصدد.

وهناك مبادئ أخرى للتدقيق التي يجب أن يعتمد عليها المدققون أثناء التدقيق ألا وهي: الاستقلالية والمنهجية

- الاستقلالية هي أساس عدم الانحياز وموضوعية نتائج التدقيق: يجب أن يكون المدققون مستقلين تماما أثناء عملية التدقيق وبعيدين عن صراع المصالح ويجب أن يحافظ المدققون على الخط الموضوعي الذين يسلكونه أثناء عملية التدقيق للتأكد من أن النتائج والاستنتاجات قد بنيت فقط على دليل التدقيق.
- الأسلوب المبنى على الأدلة: هو الأسلوب الامثل والصحيح للوصول إلى استنتاجات صحيحة يعتمد عليها في عملية التدقيق المنطقية. يجب أن تكون أدلة التدقيق من السهل تطبيقها وحيث أن المدقق ملتزم بوقت ومصادر محددة فيجب أن تعتمد على عينات من المعلومات المتاحة، إن الاستخدام الأمثل للعينات يرتبط بدرجة كبيرة بالثقة التي يكتسبها استنتاجات التدقيق.

المطلب الرابع: لجنة التدقيق Audit committee:

وهي مؤلفة عادة من أعضاء مستقلين ذوي معرفة جيدة في النواحي المالية (حسب ما تحدده الأنظمة النافذة أو مجلس الإدارة على أن يكون بينهم عضوا واحداً على الأقل ذو خبرة في التقارير المالية وتشمل اللجنة أعضاء من مجلس الإدارة وأعضاء خارجيين يتم تعيينهم من قبل لجنة خاصة بالتعيين، والغرض من اللجنة، هو مساعدة مجلس الإدارة (أو السلطات الإشرافية الأخرى) في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بالإشراف على عملية إعداد وعرض التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلي على إعداد التقارير المالية وعملية التدقيق، وعمليات المؤسسة لمراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة وقواعد السلوك.

أهداف تكوين لجان المراجعة/ التدقيق يمكن إجمالها بالآتي :

أ- مساعدة مجلس الإدارة على أداء مسئولياته المالية.

ب- التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه.

ج- دعم استقلال المراجع الداخلي.

د- ضبط جودة التقارير المالية.

هـ - دعم استقلال المراجع الخارجي.

أما لجنة الرقابة الشرعية فعلى ما ذكر سابقاً من تعريف ومهام هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجالات المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمام بفقه المعاملات ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتاويها وقراراتها ملزمة لإدارة المؤسسة .

ويمكن اقتراح وتطوير عمل لجنة التدقيق من خلال ثلاثة أبعاد هامة هي:

١. اشراك لجنة الرقابة الشرعية باجتماعات لجنة التدقيق/ المراجعة بأن يحضر أحد أعضائها حسب اختيار لجنة الرقابة الشرعية كمستمع ويناقش المسائل الشرعية وملاحظات التدقيق الداخلي حول كفاءة نظام التدقيق الشرعي الداخلي وعمل المراجع الداخلي.

٢. على المدقق الشرعي الداخلي ارسال نسخة من التقرير الشرعي للجنة المراجعة وللرئيس التنفيذي بعد تدوين قرار الهيئة وتوصياتها تجاه الملحوظات الواردة بالتقرير، والهدف تقييم مجلس الإدارة من خلال لجنة المراجعة لفعالية وكفاءة نظام الرقابة الشرعية الداخلية، والاطلاع على الملحوظات الشرعية والتزام الادارة بتصحيحها، والموافقة على أدلة العمل والسياسات والإجراءات الخاصة بالإدارة الشرعية.

٣. حضور المراجع الشرعي الداخلي كمستمع ولا يملك حق التصويت اجتماعات لجنة الائتمان لشرح قرارات الهيئة والاستماع والإجابة على التساؤلات المتعلقة بالموافقات الائتمانية الخاصة بالمعاملات وإفادة لجنة الرقابة الشرعية بأي تجاوزات أو انحرافات أو صعوبات بتطبيق بعض الضوابط الشرعية.

المطلب الخامس: أهمية التدقيق الشرعي كجزء من منظومة الرقابة الشرعيّة الداخليّة ومراحلها:

تكتسب الرقابة الشرعيّة أهميّة في المصارف الإسلاميّة لأسباب متعدّدة، من أبرزها:

- أنّ الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلاميّة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربويّة. والرقابة الشرعيّة ضرورة حيويّة للمصارف الإسلاميّة؛ فهي الجهة التي تراقب وترصد سير عمل المصارف الإسلاميّة والتزامها وتطبيقها في معاملاتها للأحكام الشرعيّة.
- ضعف إحاطة بعض العاملين في المصارف الإسلاميّة بقواعد المعاملات الإسلاميّة.
- إنتشار أنواع جديدة من المعاملات الماليّة والاستثماريّة والتي تحتاج إلى متابعة مستمرة في تحقيق التزام تنفيذها بالمعايير والأحكام الشرعيّة.
- إنّ العمليات المصرفيّة في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتاوى الشرعيّة من خلال المراقب الشرعي نظراً لتميز هذه العمليّات بالتغيّر وعدم التكرار مع كل حالة أو عمليّة أو مشروع يموّله المصرف.
- إنّ وجود الرقابة الشرعيّة أو التدقيق الشرعي في المصرف يُعطي المصرف الصبغة الشرعيّة، كما يُعطي وجود الرقابة الشرعيّة ارتياحاً لدى جمهور المتعاملين مع المصرف.
- متابعة الأعمال والعقود مع المصارف والجهات الأخرى التي لا تلتزم بالأحكام والمعايير الشرعيّة بشكل يضمن صحّة والتزام التنفيذ بالأحكام الشرعيّة.

فكما بينا سابقا فإن التدقيق الشرعي يرتكز على بعدين مهمين لتعزيز النوعية الشرعية وأداء مهمته بشكل كفء.

- الرقابة المستمرّة أثناء التنفيذ

قد يقع أثناء تنفيذ الأعمال المصرفيّة والاستثماريّة أخطاء شرعيّة، أو قد يتعرّض العاملون لبعض المسائل وبعض الإشكالات التي تحتاج إلى رأي شرعي، وهنا يبرز دور الرقابة الشرعيّة في تقديم الرأي الشرعي لحلّ هذه المسائل والمشكلات. ويمكن تلخيص دور الرقابة الشرعيّة أثناء التنفيذ في مجموعة نقاط، من أبرزها:

- إبداء الرأي الشرعي فيما يُحال إليها من معاملات المصرف.
- المراجعة الشرعيّة لجميع مراحل تنفيذ العملية الاستثماريّة.
- إبداء الملاحظات على المستندات وتنفيذ العمليّات ومتابعة تصحيحها.
- إشتراط وجود موافقة هيئة الرقابة الشرعيّة على إتمام خطوات المشروعات الاستثمارية قبل البدء بالتنفيذ.
- سرعة التحقيق في الشكاوى من الناحية الشرعيّة أثناء التنفيذ وعمل اللازم تجاهها.
- التوجيه والتقويم لأيّ خطأ في الفهم يصحّح التنفيذ ويبعده من الإنحراف عن أهدافه.
- إعداد التقارير وإبداء الملاحظات التي ظهرت أثناء عملية المراجعة الشرعيّة إلى الإدارة.
- تحديد التوصيات والإرشادات والنصائح الواجبة لمعالجة المخالفات والأخطاء.

- التدقيق الشرعي اللاحق بعد التنفيذ

رغم أنّ الرقابة والتدقيق الشرعي تقوم بعملها الدائم والمستمر خلال التنفيذ، إلاّ أنّ هذا الإجراء غير كاف ويجب مراجعة العمليّات المصرفيّة بشكل دوريّ بعد الإنجاز. وتتمّ هذه المراجعة أو الرقابة اللاحقة من خلال وسائل عديدة، ولخدمة عدّة أهداف منها:

- مراجعة ملفات العمليات بعد التنفيذ.
- مراجعة القوائم المالية وتقرير مراقبة الحسابات.
- مراجعة تقارير الجهات الرقابيّة الخارجيّة.
- تقديم تقرير فصلي عن أعمال الرقابة الشرعيّة إلى هيئة الفتاوى الشرعيّة.
- متابعة ما تمّ تنفيذه من الملاحظات.
- الطلب من الإدارة المساهمة في تصحيح الأخطاء التي لم تصحّح.

ويحتاج التدقيق الشرعي إلى خطوات منها الخطة وبرنامج المراجعة التنفيذي للعقود، وذلك لضمان استمرار حُسن التنفيذ في الأعمال المصرفيّة بحسب الأحكام الشرعيّة وتصحيح الخلل فيها. وتستطيع الرقابة الشرعيّة تخطّي العديد من المعوّقات لأداء مراقبتها ومراجعتها، من خلال هذه الخطّة التي تسمح لأيّ فرد أو عنصر بشري في إدارة الرقابة الشرعيّة أن يقوم بالعمل المطلوب، والالتزام بالخطّة المرسومة، وخطواتها.

ومن مستلزمات التدقيق الشرعي حسب الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية هي حسب التالي:

- يُطلب من المؤسسات المرخصة أن تُدخل وحدة التدقيق الشرعي كجزء من إطار حوكمتها الشرعية وتقدم تقاريرها إلى المراجع الشرعي الداخلي.
- يجب أن تكون وحدة التدقيق الشرعي مسؤولة عن مساعدة المراجع الشرعي الداخلي ولجنة الرقابة الشرعية في تشكيل أو إبداء الرأي حول مدى الالتزام الشرعي لعمليات المؤسسة المرخصة ودراسة وتقييم مدى الالتزام الشرعي للفتاوى والإرشادات والتعليمات الصادرة من قبل لجنة الرقابة الشرعية للمؤسسة المرخصة من خلال التدقيق الفعلي للمعاملات.

يجب على المصارف الإسلامية والنوافذ الإسلامية أن تتبع قواعد الحوكمة المؤسسية للشركات الواردة في الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية IBRF.

المبحث الثاني: واقع التدقيق الشرعي في سلطنة عمان والتحديات التي يواجها

المطلب الأول: نشأة التدقيق الشرعي ومراحل تطوره في البنوك الإسلامية العمانية

كانت الانطلاقة الأولى للمصرفية الإسلامية في سلطنة عمان في عام ٢٠١٢م بموجب المرسوم السلطاني (٢٠١٢/٦٩)، والقاضي بإصدار تعديلات على بعض أحكام القانون المصرفي بحيث تسمح بتقديم المعاملات المصرفية الإسلامية بالسلطنة، ومنذ لحظتها انطلقت الأعمال سواء من جهة المصارف الإسلامية الخالصة والمتكاملة مثل بنك نزوى وأيضاً البنوك والنوافذ الإسلامية التابعة لمختلف البنوك التقليدية العاملة بالسلطنة.

ومن هذه الانطلاقة نشأ التدقيق الشرعي في السلطنة وفي بنك نزوى خاصة. وقد قام البنك بتوظيف مدقق شرعي من البحرين ذو خبرة في الرقابة والتدقيق الشرعي بحيث يقوم بالتدقيق على عمليات البنك وعقوده والتأكد من التزامها بقرارات الهيئة الشرعية وقرارات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (الأيوفي). أيضاً، قد عين مصرف ميثاق الإسلامي التابع لبنك مسقط مراقباً شرعياً من دولة السودان الشقيقة في عام ٢٠١١ وهو يعتبر أول مراقب شرعي في السلطنة.

كانت الهيئة الشرعية لبنك نزوى عند انطلاقها في ٢٠١٢ تتكون من خيرة العلماء في المصرفية الإسلامية وهم الشيخ محمد تقي العثماني والشيخ نظام يعقوبي والشيخ د. عبدالستار أبوغدة وكذلك مشايخ من سلطنة عمان وهم الشيخ د. محمد الغاربي والشيخ إبراهيم الصوافي. وكانوا هؤلاء الداعم الرئيس للتدقيق والرقابة الشرعية في البنك وللمصرفية الإسلامية في السلطنة.

تم إصدار الإطار التنظيمي للمصارف الإسلامية بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢م. ويغطي هذا الإطار التنظيمي الخاص بالمصارف الإسلامية جميع المجالات الخاصة بالمتطلبات التنظيمية الخاصة بالعمل في هذا المجال تقريباً. وهو يوفر من بين أمور أخرى، قواعد وضوابط الترخيص والإرشادات ذات الصلة المطلوب إتباعها من قبل المصارف والنوافذ التي ينظمها ويشرف عليها البنك المركزي العماني والإطار الشرعي لضمان التوافق مع الحكم الرشيد والشريعة الإسلامية في إجراء العمليات المصرفية الإسلامية الخاصة بالمؤسسات المصرفية الإسلامية في السلطنة.

وقد وضح هذا الإطار مهام عمل التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية حيث عَنوَنَ بنداً خاصاً عن وظائف ومسؤوليات التدقيق الشرعي وكذلك بنداً خاصاً عن معايير الصلاحية والملائمة لموظفي التدقيق الشرعي؛ وكذلك وحدة الالتزام الشرعي. وقد أصبحت هذه المعايير والبنود ملزمة لجميع البنوك والنوافذ الإسلامية ويتم التأكد من الالتزام بها سنوياً من قبل مفتشي البنك المركزي العماني.

المطلب الثاني: موقع التدقيق الشرعي في الهيكل التنظيمي وطبيعة العلاقة التي تربطه بهيئة الرقابة الشرعية

وحدة التدقيق الشرعي في بنك نزوى تتكون من مدير التدقيق الشرعي ومساعد المدير. تُعتبر وحدة التدقيق الشرعي جزءاً لا يتجزأ من إطار الحوكمة الشرعية للمؤسسات المرخصة وتعمل في ظل السياسات التي وضعتها لجنة الرقابة الشرعية ولها بيان واضح بالغرض والسلطة المسؤولية (الميثاق). تم إعداد الميثاق من قبل الإدارة، ووافقت عليه لجنة الرقابة الشرعية ومن ثم مجلس الإدارة. ويوضح الميثاق أن موظفي وحدة التدقيق الشرعي ليس لهم أي سلطة تنفيذية أو مسؤولية عن الأنشطة التي يقومون بتدقيقها. ويجب مراجعة الميثاق وتحديثه بانتظام على النحو المطلوب.

وتنتظم أعمال الرقابة الشرعيّة في المصارف الإسلاميّة من هيئتين هما: هيئة الفتوى الشرعيّة، وإدارة التدقيق الشرعي:

- أمّا هيئة الفتوى الشرعيّة فدَوْرها هو الإفتاء وإيجاد البدائل الشرعيّة والحلول العمليّة لمختلف أساليب تمويل المشروعات في المصارف الإسلاميّة.
- وإدارة التدقيق الشرعي تهتمّ بالناحية العمليّة للرقابة، وهي الجهة التي تقوم هيئة الرقابة الشرعية من خلالها التأكّد من التزام إدارة المصرف بالحدود المرسومة لها من الناحية الشرعيّة، والتزامها بتوجيهات وفتاوى هيئة الفتاوى الشرعيّة. كما تدقق وتراجع جميع النشاطات والمستندات، وتقوم بنفسها بمتابعة مُجريات التنفيذ.

المطلب الثالث: حوكمة الرقابة الشرعية وأثرها على التدقيق الشرعي في عمان

الرقابة الشرعية الداخلية جزء لا يتجزأ من وسائل الرقابة في المؤسسة، وتعمل وفقاً للسياسات الموضوعة من قبل المؤسسة. وللرقابة الشرعية الداخلية دليل يوضح الأغراض، والصلاحيات، والمسؤوليات (الدليل)، ويتم إعداد الدليل من قبل الإدارة بصورة متفقة مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويتم اعتماده من هيئة الرقابة الشرعية للمؤسسة، ويصدره مجلس الإدارة، وتتم مراجعة الدليل بانتظام.

يجب أن تكون مكانة الرقابة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كافية للسماح للرقابة الشرعية الداخلية بإنجاز مسؤولياتها، ويجب ألا ينخفض المستوى التنظيمي للرقابة الشرعية الداخلية عن مستوى إدارة المراجعة الداخلية/ إدارة الرقابة الداخلية.

يمكن القيام بعمل الرقابة الشرعية الداخلية عن طريق إدارة المراجعة الداخلية/ إدارة الرقابة الداخلية، على أن يكونوا مؤهلين لهذه المهمة ويتمتعون بالاستقلالية. وفي حالة وجود وحدة مستقلة للرقابة الشرعية الداخلية (التدقيق الشرعي) تكون لها صلاحيات مماثلة لصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية/ إدارة الرقابة الداخلية للمؤسسة.

يجب أن يحصل المراقبون الشرعيون الداخليون على دعم كامل ومستمر من الإدارة ومجلس الإدارة. ويكون للمراقبين الشرعيين الداخليين اتصال مباشر ومنتظم مع جميع المستويات الإدارية، ومع كل من هيئة الرقابة الشرعية، والمراجعين الخارجيين، لما في ذلك من تعزيز مكانة المراقبين الشرعيين الداخليين في الهيكل التنظيمي للمؤسسة. كما يجب عدم وضع حدود لنطاق عمل المراقبين الشرعيين الداخليين أو تقييد اطلاعهم على المستندات والتقارير أو أية وثائق أخرى.

المطلب الرابع: أبرز التحديات التي يواجهها التدقيق الشرعي في سلطنة عمان من النواحي:

المهنية-الشرعية-التنظيمية

التحديات المهنية:

من أبرز التحديات المهنية هي حسب التالي:

- عدم وجود مدققين مؤهلين للقيام بمهام التدقيق الشرعي الداخلي والخارجي.
- عدم وجود معايير موحدة كما في التدقيق المحاسبي والمالي.
- عدم تعاون بعض الأقسام مع قسم التدقيق الشرعي لعدم فهمهم رسالة التدقيق والرقابة الشرعية.
- قلة ثقافة بعض الموظفين في التمويل الإسلامي خاصة الذين يأتون من بنوك ربوية.
- عدم شمول المعايير الشرعية لكافة تفاصيل معاملات ومنتجات المصرف.
- عدم مواكبة المعايير المحاسبة الإسلامية لكافة المنتجات والحالات التطبيقية.

التحديات الشرعية:

من أبرز التحديات الشرعية هي حسب الآتي:

- قلة الخبرات والمؤهلين في السلطنة في فقه المعاملات والصيرفة الإسلامية الذي يجمع بين الخبرة العملية والشرعية.
- نقص المهارات الخاصة فيما يتعلق باللغة الانجليزية والدراية المحاسبية عند أعضاء الهيئة الشرعية والموظفين.
- قلة المعاهد المتخصصة في التدريب الشرعي المتخصص في المصارف الإسلامية.
- ضعف في معاينة البضائع الكبيرة والمختلفة التي اشتراها البنك والتي تخزن في الشركات لقلة الكوادر المؤهلة.
- تعارض بعض قرارات الهيئة الشرعية مع قرارات الأيوفي.
- كثرة الفتاوى للحالات الاستثنائية.
- عدم وجود دوائر متخصصة وذات كفاءة عالية في تطوير المنتجات.

التحديات التنظيمية أو التقنية:

من أبرز التحديات التنظيمية هي حسب التالي:

- قلة برامج الكمبيوتر (Software) التي تساعد قسم التدقيق الشرعي في تنظيم عمله.
- عدم كفاءة الأنظمة المطبقة حالياً للمنتجات الإسلامية حيث أنها صممت لتتوافق مع منتجات البنوك التقليدية.
- عدم توحيد الممارسات للمنتجات المطبقة من الجهات الرقابية مما ينعكس على القدرة التنافسية لدى بعض البنوك لاختلاف وجهات النظر الشرعي.
- عدم توفر كوادر مؤهلة شرعيا وتقنياً لتحليل المخاطر وتقييمها وإصدار تقارير المخاطر الشرعية التي تساعد المدقق الشرعي الداخلي في بناء خطته بشكل سليم وواضح.
- ضعف الكوادر المؤهلة شرعاً ومصرفياً فيما يتعلق بالتدقيق الشرعي الخارجي.

الخاتمة والتوصيات:

- إن بيئة التدقيق الشرعي في المصرف الإسلامي مرتبطة بالحوكمة الشرعية والتي تحتوي عدة عناصر مهمة لها الأثر الكبير في تعزيز النوعية الشرعية والضبط الشرعي لأعمال المؤسسة.
- إن التدقيق الشرعي يتمثل بدور مهم وهو فحص مستقل وموضوعي لمدى التزام المصرف بمبادئ الشريعة وأحكامها ومقررات وفتاوى هيئة الرقابة الشرعية في ممارسة جميع أنشطته، يقدم قيمة تحوطية واستشارية وإرشادية للمصرف يساعده في تحقيق أهدافه ويشمل الفحص العقود والاتفاقيات والسياسات والمنتجات والمعاملات وعقود التأسيس والنظم الأساسية والقوائم المالية والتقارير وخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات الفحص والمراقبة التي يقوم بها مفتشو البنك المركزي.
- هيئة الرقابة الشرعية: هي جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات ويجوز أن يكون أحد الأعضاء من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجالات المؤسسات المالية الإسلامية، وله إلمام بفقه المعاملات ويعهد لهيئة الرقابة الشرعية توجيه نشاطات المؤسسة ومراقبتها للتأكد من التزامها بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وتكون فتاويها وقراراتها ملزمة لإدارة المؤسسة
- الهيئة الشرعية أو لجنة الرقابة الشرعية وقرارتها هي المظلة والمرجعية الأولى لعمل المراجع الشرعي الداخلي والتدقيق الشرعي الداخلي إضافة للمعايير الشرعية وفتاوى الهيئة الشرعية العليا في البنك المركزي (حال وجودها) كما في سلطنة عمان.
- وضح الإطار التنظيمي والرقابي لأعمال البنوك الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني بشكل واضح ومفصل مهام عمل التدقيق الشرعي والرقابة الشرعية حيث عَنوَنَ بنداً خاصاً عن وظائف ومسؤوليات التدقيق الشرعي وكذلك بنداً خاصاً عن معايير الصلاحية والملائمة لموظفي التدقيق الشرعي؛ وكذلك وحدة الالتزام الشرعي. وقد أصبحت هذه المعايير والبنود ملزمة لجميع البنوك والنوافذ الإسلامية ويتم التأكد من الالتزام بها سنوياً من قبل مفتشي البنك المركزي العماني.

التوصيات:

- ضرورة رفد دوائر التدقيق الشرعي بكوادر كافية ومؤهلة شرعاً ومصرفياً وتقديم كافة سبل الدعم لها.
- ضرورة تفعيل دور قسم المخاطر الشرعية في الإدارة الشرعية بالبنك بحيث يكون له دور تكاملي مع دور المدقق الشرعي لإعطاء تأكيد معقول عن السلامة الشرعية لتطبيقات المصرف.
- ضرورة مراجعة المعايير الشرعية وتحديثها لتشمل الجوانب التطبيقية وممارسات العمل ومتطلباته المتنامية.
- توحيد الممارسات في البنوك الإسلامية بالسلطنة بحيث يكون التنافس حول جودة الخدمة لا الجانب الشرعي.
- ضرورة مواكبة وشمول المعايير المحاسبية الإسلامية لكل الحالات التطبيقية والمنتجات الجديدة في السوق.
- ضرورة رفد التدقيق الشرعي بكل الإمكانيات التقنية لأداء عمله بشكل كفء وفعال وخاصة ما يتعلق بتدفق العمل وفحص الأنظمة الآلية وتفعيل الرقابة الشرعية الالكترونية لأنظمة المنتجات في مرحلة فحص متطلبات الأنظمة ووضع الضوابط الشرعية والرقابية في الأنظمة قبل تطبيقها ومتابعة التطبيق والتطويرات اللازمة، مما يخفف من فرصة وقوع المخالفات الشرعية.

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

١. العمراني-نادر السنوسي-أثر المعايير الشرعية في كفاءة التدقيق الشرعي-مؤتمر التدقيق الشرعي الخامس-٢٠-٢١ ابريل ٢٠١٥ البحرين.

٢. معهد التدقيق الداخلي-مادة أساسيات التدقيق الداخلي -الجزء الأول- ط ٣/٢٠١٤م. النسخة العربية . www.Powersresources.com

٣. البنك المركزي العراقي – دائرة مراقبة الصيرفة-قسم مراقبة المصارف الإسلامية-ضوابط هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي والامتثال الشرعي في المصارف الإسلامية – ٢٠١٨

٤. موسى آدم عيسى-التدقيق الشرعي وإدارة المخاطر -المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي-شورى للاستشارات الشرعية-المنامة البحرين.

٥. الدهلوي-ياسر-واقع التدقيق الشرعي الداخلي في النوافذ الإسلامية لدى البنوك التقليدية-المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي -٢٣/١٠/٢٠١٣ موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي.

٦. عبد المقصود-أحمد حلمي-التشريعات المنظمة للرقابة الشرعية لدولة الكويت المؤتمر الرابع للتدقيق الشرعي -٢٣/١٠/٢٠١٣ موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي.

٧. الرشيد-عبد الحسين-المستقبل المهني للمدقق الشرعي الخارجي-المؤتمر الثالث للتدقيق الشرعي ١٨/٥/٢٠١١م-موسوعة شورى لأبحاث التدقيق الشرعي.

٨. الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية الصادر عن البنك المركزي العماني -الباب الثاني – الالتزامات العامة والحوكمة-

٩. معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم (١)، تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتكويناتها وتقريرها.

١٠. فرح-فيصل عبد العزيز-الرقابة الشرعية الواقع والمثال-المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي -والبحوث المقدمة بالمؤتمر.

المواقع الالكترونية:

- http://aaoifi.com/announcement
- هالة عوض عبدالرحمن – مقال حول « مفهوم وأهداف لجان المراجعة-موقع منتدى المراجعين الداخليين العرب -http://www.arabinternalauditors.com/vb/showthread.php?p=3762- 2015-

قائمة المراجع والمصادر

- القرآن الكريم .
- السنة النبوية الشريفة.
- http://comfac.mans.edu.eg/units-centers/quality-ar/way-to-gawda/what-is-the-quality
- https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81__%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9
- https://www.researchgate.net/publication/271828432
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9
- http://www.khayma.com/madina/m3-files/JWDA1.htm
- https://platform.almanhal.com/GoogleScholar/Details/?ID=2-7398
- http://repository.aabu.edu.jo/jspui/handle/123456789/211